APLC/MSP.12/2012/WP.11

19 November 2012
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثاني عشر
جنيف، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
طلبات التمديد وعملية تقديم طلبات التمديد بموجب المادة ٥

طلب تمديد المهلة المحددة لإنجاز عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من زمبابوي

١- ورثت زمبابوي عند استقلالها في عام ١٩٨٠ ست مناطق محددة مزروعة بألغام وضعها الجيش الروديسي على حدودها مع زامبيا وموزامبيق. وتغطي المنطقة الأصلية الملغومة ما مساحته ٥١١,٠٥ كيلومتراً مربعاً. ويُقدَّر أن هذه المناطق تحتوي على أكثر من ٤٠٠ ٦٠٥ ٢ لغم مضاد للأفراد وأنه كان ولا يزال هناك ثلاثة أنواع مختلفة من حقول الألغام على النحو التالي:

(أ) حقول الألغام من نوع "Cordon Sanitaire" (الحاجز الوقائي): عادة ما تحتوي حقول Cordon Sanitaire على ثلاثة صفوف من الألغام المضادة للأفراد مزروعة تحت سطح الأرض بنمط قياسي بعرض ٢٥ متراً. وقد وُضع هذا النوع من الألغام بالقرب من الحدود الدولية أو على هذه الحدود؛

(ب) حقول الألغام من نوع "Ploughshare" (لغم شفرة المحراث): يتألف حقل ألغام Ploughshare أساساً من ثلاثة صفوف بطول ٤٠٠ متر مزروعة بألغام شظوية اتجاهية من نوع Ploughshare مركَّبة على أوتاد بارتفاع نصف متر أو متر واحد محمية بألغام مضادة للأفراد مزروعة تحت السطح؛

الرجاء إعادة الاستعمال

(ج) حقول الألغام من نوع "Reinforced Ploughshare": حقل ألغام Ploughshare المعزز يتألف أساساً من ستة صفوف مزروعة بألغام Ploughshare شظوية اتجاهية مركَّبة على أوتاد يتراوح ارتفاعها بين نصف متر ومتر واحد محمية بألغام مضادة للأفراد مزروعة تحت السطح بطول ٤٠٠ متر.

٢- وكان لهذه المناطق الملغومة تأثير شديد من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية على المجتمعات الريفية في زمبابوي. فقد أثَّرت هذه المناطق بشدة على الاقتصاد الريفي لأن أعداداً كبيرة من المواشي تعرَّضت ولا تزال تتعرض للهلاك بسبب الألغام. كما تستمر الألغام في إلحاق الأذى بالبشر أو قتلهم في أسوأ الحالات، بسبب انعدام مرافق الرعاية المناسبة في المناطق المتأثرة النائية. ولم تتمكن زمبابوي من بناء قاعدة بيانات يمكن التعويل عليها لحالات الإصابة الناجمة عن الألغام الأرضية أو الاحتفاظ بمثل هذه القاعدة. ومع ذلك، فمن الواضح أن أكثر السكان تعرضاً لخطر الألغام الأرضية هم مزارعو الكفاف من فقراء الريف الذين غالباً ما تضطرهم الضرورات الاقتصادية إلى المخاطرة بأنفسهم. وعلى الرغم من تدني عدد حالات الإصابة المُبلغ عنها إلى حد ما، فإن أعداد الإصابات الفعلية أكثر على الأرجح. وقد صدرت تقارير جديدة خلال الأشهر الأخيرة، ويُتوقع أن يؤدي تواجد المنظمات في الميدان إلى إتاحة صورة أكثر دقة لعدد المصابين والقتلى من جراء الألغام. وقد كان أشد تأثير على السكان في المنطقة الممتدة من موسنجيزي إلى روينيا ومن مركز سانغو الحدودي إلى حقل ألغام كروكس كورنر.

٣- ومن المؤسف أن الحيوانات أتلفت الأسوار المحيطة بحقول الألغام، التي تكفل إبعاد المدنيين بصورة فعلية عن المناطق الملغومة، وقام السكان المحليون بإزالتها واستخدامها لأغراض مترلية. وبسبب التكاليف التعجيزية وعدم توفر تدابير مستدامة للمحافظة على الأسوار المحيطة بحقول الألغام من السرقة، لم توضع أسوار بديلة، بل وضعت علامات تحذيرية.

٤- وبغية التصدي للتلوث بالألغام وغيرها من المتفجرات التي خلَّفتها الحرب، أنشأت زمبابوي في عام ٢٠٠٠ الهيئة الوطنية لأعمال إزالة الألغام بغرض تنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في زمبابوي، وأنشأت أيضاً مركز العمل المتعلق بإزالة الألغام في زمبابوي بغرض تخطيط وتنسيق أنشطة إزالة الألغام.

٥- وشُرع في تطهير حقول الألغام بعد فترة وجيزة من الاستقلال، وأوليت الأولوية لتطهير ممرات صغيرة بغية تيسير عملية إنشاء الهياكل الأساسية، وإعادة الاستيطان والتنمية الاقتصادية. وقد شُرع في عمليات التطهير الرئيسية في عام ١٩٩٨، حيث قدمت الولايات المتحدة إلى الجيش الوطني الزمبابوي التمويل الأولي، والمواد والمساعدة في مجال التدريب بغية تطهير حقل الألغام الذي كان يقع بين شلالات فيكتوريا وحقل ألغام ملييزي. وتوقف هذا الدعم بعد مرور سنة ونصف مما ترك زمبابوي وحدها أمام إنجاز القدر الأكبر من عمليات تطهير مساحة تبلغ ٢٨٦ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٠٥. وقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات

مالية إضافية خلال الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ لتطهير حقل ألغام مساحته ١٤٥,٢٨ كيلومتراً مربعاً يمتد بين منطقة موسنجيزي وروينيا. وسُحب هذا الدعم بعد تطهير مساحة لا تتجاوز ٦,٢ كيلومترات مربعة. ومنذ ذلك الحين لم تُقدَّم المساعدة المالية الدولية إلى زمبابوي لتطهير مناطقها الملغومة. وتبذل زمبابوي كل ما في وسعها من أجل التخلص من الألغام المضادة للأفراد امتثالاً للاتفاقية.

٦- وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، انتهت مهلة العشر سنوات الأولية الممنوحة لزمبابوي للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإزالة الألغام بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وطلبت زمبابوي تمديد المهلة لمدة ٢٢ شهراً لكي تجري أعمال المسح بغية التعرف بصورة أدق على أبعاد المناطق الملغومة التي تحتاج إلى تطهير ولكي تقدم طلباً جديداً للتمديد مرفقاً به خطة عمل مفصلة لتطهير هذه المناطق. ومُنح هذا التمديد في عام ٢٠٠٨ في الاجتماع التاسع للدول الأطراف. وكانت زمبابوي قد افترضت في طلبها الأولي، على نحو غير دقيق، أن عمق حقول الألغام ١,٣ كيلومتر، ولذلك بالغت في تحديد المساحة الكلية التي ينبغي تطهيرها.

٧- وخلال فترة الـ ٢٢ شهراً الممنوحة لزمبابوي، قام مركز العمل المتعلق بإزالة الألغام، بدعم من وحدة دعم التنفيذ التابعة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، بإجراء تحليل أكثر تفصيلاً مستخدماً بيانات أساسية من مصادر تضمنت تقرير MineTech Survey لعام ١٩٩٤، وتقرير Koch – Mine Safe Completion لعام ٢٠٠٠، وتقرير HALO Trust Border Minefield Survey لعام ٢٠١٠ المعد لحكومة موزامبيق، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة والدراية المهمتين اللتين اكتسبتهما سرية إزالة الألغام الوطنية الزمبابوية على مدى أكثر من ١٣ عاماً من العمل في إزالة الألغام.

٨- ويتبين من هذا التحليل أن بيانات التلوث المتاحة عن المناطق الملغومة الممتدة من موسنجيزي إلى روينيا، ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، ومن روسيتو إلى موزيتي ميشن، ومن غابة شيبا إلى تل بيكون ووادي بورما، يمكن اعتبارها دقيقة بشكل معقول، وبالتالي يمكن الاستنتاج بصورة مؤكدة أن الأمر لن يتطلب إجراء مسح تقني مفصَّل لهذه المناطق (باستثناء حقل الألغام Cordon Sanitaire في كروكس كورنر – وحقل ألغام مركز سانغو الحدودي، الذي لم يتم تسجيله، لكنه يُعرف أنه موجود). والمطلوب، رغم ذلك، هو التأكد من دقة المعلومات المتوفرة بشأن هذه المناطق الملغومة من خلال إجراء مسح عام محدود. وتتطلب المناطق الملغومة في لوسولو وموكومبورا وكاريبا وروشنغا جميعها مسحاً تقنياً أكثر تفصيلاً لكن الأرقام المقدمة في هذا الطلب تستند إلى تحليل معقول للبيانات المتاحة.

٩- ومن المؤسف أن عدم توافر الأموال، بالإضافة إلى عوامل أخرى بخلاف هذا التحليل، حالت دون إنجاز زمبابوي لأعمال المسح التي كانت تعتزم القيام بها خلال فترة التمديد الأولية، فاضطُرت زمبابوي إلى تقديم طلب ثانٍ للتمديد لمدة ٢٤ شهراً، ومُنحت

هذا التمديد في الاجتماع العاشر للدول الأطراف. وكانت النتائج المذكورة أعلاه، التي أسفر عنها تحليل البيانات الأساسية، هي الأساس لطلب التمديد الثاني.

١٠- وخلال فترة التمديد السابقة، واصلت زمبابوي أعمال التطهير في المنطقة الملغومة الممتدة من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر. وتم حتى الآن تطهير ٣٠٥,٢ كيلومترات مربعة من المناطق الملغومة في زمبابوي، وتدمير ٢٥٦ ٢٠٩ لغماً مضاداً للأفراد، وتحددت مساحة أخرى تبلغ ١٣,٩٣ كيلومتراً مربعاً يمكن حذفها لأسباب أخرى من المناطق المشتبه في أنها ملغومة. ولا تزال هناك منطقة مساحتها ٢٠٥,٨٥ كيلو مترات مربعة ملوثة بألغام مضادة للأفراد، كما يتواصل العثور على ذخائر غير منفجرة.

١١- وتتألف المنطقة المتبقية البالغة مساحتها ٢٠٥,٨٥ كيلومترات مربعة من حقول ألغام "cordon sanitaire" (الحاجز الوقائي) مساحتها ٧,٩٢ كيلومترات مربعة ومن حقل ألغام من نوع "ploughshare" (شفرة المحراث) أو من نوع "reinforced ploughshare" مساحته ١٩٧,٩٢ كيلومتراً مربعاً. والأراضي في بعض هذه المناطق جبلية وصخرية مما يجعل الوصول إلى حقول الألغام واستخدام بعض معدات إزالة الألغام أمراً صعباً للغاية. وقد تأثرت بعض هذه المناطق بتعرية التربة حيث توجد بها أودية في حين أن الأراضي الأخرى مستنقعات أو معرَّضة للفيضانات. وفضلاً عن ذلك، هناك مناطق كثيفة الأشجار أو ذات سطح من الطين الصلب يصعب العمل فيها. وتؤدي جميع هذه الخصائص وكذلك درجات الحرارة المرتفعة جداً في بعض المناطق الملغومة إلى تأثير شديد على عمليات إزالة الألغام، وهي عوامل ينبغي مراعاتها عند التخطيط لهذه العمليات.

١٢- وتجرى هذه الأنشطة المتعلقة بالإفراج عن الأراضي من خلال تطهيرها بصورة كاملة. وبعد إجراء تطهير كامل لحقل ألغام محدد، يقوم فريق معني بمراقبة النوعية/ضمان النوعية بتفتيش المنطقة المطهَّرة. وقد استخدم متعهدو إزالة الألغام في السابق تقنيات تجمع بين التطهير الآلي والتقنيات الموحدة لإزالة الألغام يدوياً، تليها عملية مستقلة خارجية للتأكد من النوعية. ويستخدم مزيلو الألغام العسكريون تقنيات موحدة لإزالة الألغام، تليها عملية داخلية للتأكد من النوعية. ويقوم حالياً مهندسون عسكريون بتطهير المناطق الملغومة بتمويل من الحكومة. ورهناً بتوفر الأموال، يمكن أن تشترك في العملية جهات فاعلة أخرى مثل الشركات التجارية المحلية العاملة في مجال إزالة الألغام.

١٣- ومن المؤسف أنه رغم إحراز تقدم لم تتمكن زمبابوي من تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٥، وهي الالتزامات التي تعهدت بها في طلبي التمديد السابقين، وذلك للأسباب التالية:

(أ) عدم كفاية التمويل المقدم من الحكومة لإزالة الألغام: فاقتصاد البلد يعاني من الركود والقيود بسبب عوامل مثل العقوبات الاقتصادية غير القانونية. وليس بمقدور زمبابوي الحصول على التمويل من المؤسسات المتعددة الأطراف لتنشيط الاقتصاد. ويقع على عاتق الحكومة العديد من الالتزامات المُلحة التي ينبغي الوفاء بها باستخدام الموارد القليلة المتاحة؛

(ب) عدم كفاية معدات إزالة الألغام: فنظراً إلى عدم كفاية المعدات تتعذر الاستفادة الكاملة من القدرات العسكرية المتاحة لإزالة الألغام. كما أن الأجهزة العتيقة المستخدمة لكشف الألغام ومعدات الوقاية الشخصية المستخدَمة حالياً تعرض حياة مزيلي الألغام للخطر. وهناك حاجة عاجلة لإعادة الإمداد بالأجهزة لمواصلة عمليات التطهير.

١٤- وبالإضافة إلى أنشطة التطهير خلال فترة التمديد الثانية المطلوبة، وقّعت زمبابوي مذكرات تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة هالو ترست، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. وتتعلق الأنشطة الرئيسية المدرجة في مذكرات التفاهم بالدعم المقدم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال بناء القدرات. وقد قام خبير تقني من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة زمبابوي خلال شهر آذار/مارس من أجل بدء تنفيذ خطة التعاون الرامية إلى استطلاع المجالات التي يمكن فيها تطوير قدرة الوحدة الوطنية لإزالة الألغام التابعة لقوات الدفاع الزمبابوية على إزالة الألغام وإجراء عمليات المسح، والرامية أيضاً إلى وضع استراتيجية مشتركة مع مركز العمل المتعلق بإزالة الألغام في زمبابوي من أجل تلبية الاحتياجات المحتملة من التدريب والمعدات في مجال المسح وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

١٥- واستناداً إلى هذا الدعم، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدريباً لكبار الضباط المهندسين خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ في مجال إدارة عمليات إزالة الألغام، وقدمت لصغار الضباط دورة لتدريب المدربين في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وأعمال المسح خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. وإضافةً إلى ذلك، تنسق اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية تدريب المسعفين على استخدام الأدوات الطبية لعلاج الإصابات، كما قامت اللجنة بشراء معدات لدعم القدرة على إجراء مسح محدود ولتحسين قدرات زمبابوي في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك شراء معدات الحماية الشخصية والمعدات الطبية.

١٦- وخلال فترة التمديد، ونتيجة لتوقيع مذكرات التفاهم مع منظمة هالو ترست والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، بذلت زمبابوي جهوداً من أجل تسريع عمليات المسح وإزالة الألغام، وذلك بتخصيص مناطق محددة لتلك المنظمات لإجراء عمليات المسح وإزالة الألغام على النحو التالي:

	المنطقة	*المنظمة*
١	من موسنجيزي إلى روينيا	هالو ترست
٢	من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر	الوحدة الوطنية لإزالة الألغام
٣	من روسيتو إلى موزيتي ميشن	المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
٤	من غابة شيبا إلى تل بيكون	المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
٥	وادي بورما	المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
٦	روشنغا	هالو ترست
٧	لوسولو	الوحدة الوطنية لإزالة الألغام
٨	موكومبورا	هالو ترست
٩	كاريبا	الوحدة الوطنية لإزالة الألغام

١٧- ولدى كتابة هذا التقرير، كانت المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية ومنظمة هالو ترست ترسيان دعائمهما وتجريان عملية توظيف وتدريب العاملين من أجل البدء في عمليات المسح في عام ٢٠١٢ والبدء في عمليات التطهير بعد المسح مباشرة. ومن المؤسف أن الحكومة لم تستكمل بعد إجراءات تسجيل منظمة هالو ترست بسبب تعقيدات داخلية، وينبغي إتمام عملية التسجيل في القريب العاجل.

١٨- وتنوي حكومة زمبابوي مواصلة دعمها لإزالة الألغام الأرضية في زمبابوي من خلال مواصلة نشر سرية إزالة الألغام. وعلى الرغم من أن الوحدة تعاني حالياً من عدم كفاية المعدات، فإننا نتوقع أن يؤدي الدعم الخارجي إلى مساعدتنا لتحديث مهارات الوحدة المتعلقة بإزالة الألغام ومساعدتنا في توفير المعدات الأساسية لإزالة الألغام، مثل الكاشفات ومعدات الوقاية الشخصية. وعلاوةً على ذلك، فإن أحد المجالات التي تم إنجازها، وإن لم يكن بشكل كامل، هو تثقيف المجتمعات المعرضة للخطر بشأن أخطار الألغام. وستقدم جميع المنظمات، خلال فترة التمديد، التثقيف في مجال أخطار الألغام في إطار عمليات إعادة المسح والتطهير.

١٩- وستتحقق منافع كبيرة في المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق السعي لإنجاز العمل الواجب القيام به خلال فترة التمديد المطلوبة. وسيسمح ذلك بإزالة الألغام من مساحات أكبر من الأراضي وبالتالي إتاحة مجال أكبر لمزيد من الفرص. وستُتاح خلال هذه الفترة، فرص إقامة مشاريع تجارية في مجالات الزراعة والسياحة والتعدين وتربية الحيوانات البرية وإقامة المناطق الصناعية. ومن الجانب الاجتماعي، سيتمكن السكان المحليون من الوصول بحرية إلى مواردهم المائية، وستتاح لهم مساحات واسعة من الأرض لرعي مواشيهم، وسيتمكنون من السفر عبر الأراضي لزيارة أقاربهم دون تعرض حياتهم أو أطرافهم للخطر. وفي مثل هذه الأوضاع، يكون المستثمرون على استعداد أكبر لإقامة مشاريع في أراضٍ خالية من الألغام.

٢٠- وبغية التصدي لباقي التحديات، طلبت زمبابوي تمديداً ثالثاً لفترة ٢٤ شهراً حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لكي تجري هي وشركاؤها الأنشطة الرئيسية التالية:

٢٠١٢

(أ) شرعت السرية الوطنية لإزالة الألغام في عمليات إعادة المسح والتطهير في الجزء الأول الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى حقل ألغام كروكس كورنر (من كروكس كورنر إلى نهر ميونيزي، بطول ٢١ كيلومتراً ممتدة على شريطين)؛

(ب) قيام منظمات دولية بشراء معدات، وتوظيف وتدريب ونشر موظفين لإجراء عمليات المسح والتطهير وتقديم التثقيف في مجال أخطار الألغام؛

(ج) تطهير حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر.

٢٠١٣

(أ) استكمال الجزء الأول من حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، والبدء في الجزء الثاني من حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر (من نهر ميونيزي إلى مركز سانغو الحدودي بطول ٣٢ كيلومتراً ممتداً على شريطين)؛

(ب) استكمال وضع المعايير الوطنية لأعمال إزالة الألغام في زمبابوي؛

(ج) تقديم معلومات محدّثة إلى الدول الأطراف بشأن أعمال المسح، في اجتماع اللجنة الدائمة؛

(د) استكمال المسح الذي تجريه المنظمات الدولية والتدريب ونشر أفرقة إزالة الألغام؛

(هـ) تطهير المناطق الملغومة الممتدة من موسنجيزي إلى روينيا، ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، ومن روسيتو إلى موزيتي ميشن.

٢٠١٤

(أ) مواصلة أنشطة تطهير الألغام في الحقول التالية:

'١' موسنجيزي إلى روينيا

'٢' مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر

'٣' روسيتو إلى موزيتي ميشن

(ب) تقديم خطة شاملة للتطهير تستند إلى نتائج المسح، بحلول آذار/مارس ٢٠١٤.

٢١- ويُتوقع أن تصل التكلفة الكلية للأنشطة التي ستُنفذ خلال فترة التمديد إلى ٤٢٥ ١٥٥ ١١ دولاراً أمريكياً، ستقدم حكومة زمبابوي منها ٠٠٠ ٨٠٠ دولار، وسيقدم المجتمع الدولي منها، من خلال منظمات شريكة، ٤٢٥ ٣٥٥ ١٠ دولاراً أمريكياً.